● أخبار قصيرة

١٧ دولة ومنظمة عربية وإسلامية تدين تصريحات سفير واشنطن لدى الاحتلال

أصدرت ١٤ دولة عربية، إلى جانب مجلس التعاون وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بيانًا شديد اللهجة يدين تصريحات سفير الولايات المتحدة لدى كيان الاحتلال مايكل هاكابي، معتبرةً أنها «خطيرة واستفزازية» وتشكل انتهاكًا للقانون الدولي وتهديدًا لاستقرار المنطقة.
وأكد البيان أن تصريحات هاكابي تتعارض مع رؤية ترامب وخطة إنهاء النزاع في غزة، التي تقوم على احتواء التصعيد وتهيئة أفق سياسي للتسوية.
وجددت الدول رفضها لأي سيادة صهيونية على الأراضي الفلسطينية أو العربية المحتلة، ورفضها محاولات ضم الضفة أو فصلها عن غزة، أو توسيع الاستيطان.

انسحاب مستشارين وأطباء كوبيين من فنزويلا تحت الضغط الأميركي

أعلن زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون دخول بلاده مرحلة «طفرة جديدة» في التنمية، خلال تقرير قدّمه في اليوم الثالث من المؤتمر التاسع لحزب العمال الحاكم. وأكدت وكالة الأنباء المركزية أن اللجنة المركزية للحزب أدت دورها كـ«طليعة ثورية»، وحققت تغييرات جذرية في سرعة التنمية واتساعها، مع وضع استراتيجية قتالية جديدة تتوافق مع ديناميكية التقدم.
وحدد التقرير أهدافًا مستقبلية لجميع القطاعات، معتبرًا أن المرحلة المقبلة ستشهد تسارعًا في البناء الاقتصادي والعسكري. وقد أبدى المؤتمر دعمه الكامل لرؤية كيم، معتبرًا أنها تمثل «مبدأ توجيهيًا ثوريًا» لقيادة البلاد نحو تقدم أسرع.

ترامب يرفع الرسوم الجمركية العالمية المؤقتة إلى ١٥٪

أعلن دونالد ترامب رفع الرسوم الجمركية العالمية المؤقتة على الواردات من ١٠٪ إلى ١٥٪، بعد يوم واحد فقط من تحديدها.
وجاء القرار عقب حكم المحكمة العليا الذي اعتبر أن فرض الرسوم الشاملة بموجب قانون الطوارئ الوطنية يتجاوز صلاحيات الرئيس.
وردّ ترامب بأن هناك إجراءات أخرى يمكن استخدامها لفرض رسوم جديدة، مؤكدًا أنه سيعيد فرض رسوم بنسبة ١٠٪ على جميع البضائع والدول خلال ثلاثة أيام. واعتبرت المحكمة أن الرسوم السابقة تسببت باضطراب في التجارة العالمية، وأن استخدامها لم يكن مبررًا قانونيًا. ويأتي القرار في سياق توتر اقتصادي متصاعد، بينما يحاول ترامب إيجاد أدوات بديلة لتعزيز الحماية التجارية رغم القيود القضائية.

من غزّة إلى الضفّة

بين القصف والحصار والاقتحامات.. الفلسطينيون يكتبون عامًا جديدًا من الصمود

الوفاق/ لم يكن العام الماضي مجرد فصل دموي جديد في تاريخ فلسطين، بل كان عامًا تكشّفت فيه بوضوح البُنية العميقة للمشروع الاستعماري الصهيوني، الذي يقوم على الإقصاء والهيمنة وإعادة تشكيل الجغرافيا والديموغرافيا بالقوة.
يأتي التقرير الحقوقي السنوي لمنظمة هيومن رايتس ووتش ليرصد عامًا من الانتهاكات الصهيونية مستندًا إلى شهادات ميدانية، ومعطيات أممية، ومتابعة دقيقة للسياسات التي مورست على الأرض، كاشفًا حجم الانتهاكات التي طالت المدنيين الفلسطينيين في غزّة والضفّة الغربية على حدّ سواء.
التقارير الدولية لم تعد تتحدث عن «انتهاكات»، بل عن جرائم حرب وجرائم محتملة ضد الإنسانية. فقد وثّقت الأمم المتحدة استشهاد أكثر من ٣٠ ألف فلسطيني في غزّة، بينهم آلاف الأطفال، ونزوح ١,٧ مليون إنسان، ودمار طال ٦٠٪ من مباني القطاع.
هذه الأرقام ليست مجرد معطيات، بل هي مؤشرات على سياسة تدمير شامل تهدف إلى كسر المجتمع الفلسطيني.

غزّة.. مدينة تُقصف لتُعاد صياغتها سياسيًا

القصف الصهيوني على غزّة لم يكن مجرد عملية عسكرية، بل كان أداة سياسية تهدف إلى فرض معادلة جديدة على الفلسطينيين.
استهداف المدارس والمستشفيات ومراكز الإيواء وشبكات المياه والكهرباء لم يكن عشوائيًا، بل كان جزءًا من استراتيجية معلنة وصفها مسؤولون صهاينة بأنها تهدف إلى «إعادة غزّة إلى العصور الوسطى».
الهدف لم يكن فقط قتل أكبر عدد ممكن، بل تدمير مقومات الحياة، وإرسال رسالة واضحة بأن هذه الأرض لا يمكن أن تكون قابلة للعيش إلا بشروط الاحتلال، ومع كل غارة، كانت تتبدل ملامح المدينة: أحياء تُمحى، عائلات تُفقد، وذاكرة تُقصف مع الجدران.

القطاع الصحي.. جبهة مقاومة مدنية في وجه الانهيار

حين تُقصف المستشفيات ويُمنع دخول الوقود والأدوية، يصبح القطاع الصحي خط الدفاع الأخير عن المجتمع، ورغم خروج ٤٠٪ من المستشفيات عن الخدمة، ظلّ الأطباء والممرضون يعملون في ظروف لا يمكن وصفها إلا بأنها معركة سياسية بقدر ما هي إنسانية. كان الطبيب يجري عمليات بلا تخدير، والممرضة تستخدم ضوء الهاتف بدل الكهرباء، والجرحى ينتظرون ساعات طويلة قبل تلقي العلاج، هذه المشاهد لم تكن مجرد تفاصيل طبية، بل كانت مقاومة مدنية في وجه سياسة تهدف إلى ترك الجرحى يموتون بصمت.

النزوح الداخلي.. أكبر عملية تهجير منذ النكبة

النزوح الجماعي داخل غزّة لم يكن نتيجة الحرب فقط، بل كان جزءًا من هندسة سكانية تهدف إلى تفريغ مناطق معينة وإعادة توزيع السكان بما يخدم الرؤية الصهيونية، إجبار أكثر من ١,٧ مليون فلسطيني على ترك منازلهم هو أكبر عملية تهجير قسري منذ النكبة. العائلات خرجت بلا وجهة واضحة، تحمل ما استطاعت حمله، وتبحث عن مكان أقل خطرًا رغم أن الجميع يعرف أن «المنطقة الآمنة» ليست سوى عبارة على الورق.
وفي مراكز الإيواء، واجه الناس اكتظاظًا شديدًا ونقصًا في المياه وتدهورًا في الظروف الصحية، لكنهم رغم ذلك حاولوا خلق نوع من الاستقرار المؤقت، في مشهد يعكس قدرة الفلسطيني على إعادة بناء الحياة حتى فوق الركام.

الحصار.. عقاب جماعي محظور دوليًا

الحصار المفروض على غزّة منذ ١٧ عامًا ليس مجرد سياسة اقتصادية، بل هو أداة استعمارية تهدف إلى إخضاع المجتمع الفلسطيني. حين يصبح الماء شحيحًا، والغذاء نادرًا، والدواء مفقودًا، تتحول الحياة اليومية إلى معركة بقاء، برنامج الغذاء العالمي يؤكد أن ٩ من كل ١٠ عائلات في غزّة تعاني من انعدام الأمن الغذائي. هذا ليس «ضغطًا اقتصاديًا»، بل عقاب جماعي محظور بموجب اتفاقيات جنيف، ويُستخدم كوسيلة لإخضاع السكان وإجبارهم على القبول بالواقع المفروض عليهم.

الضفّة الغربية.. احتلال يتوحّش ومستوطنون يتحركون بلا رادع

الاقتحامات الليلية ليست عمليات أمنية، بل هي أداة سياسية تهدف إلى كسر إرادة المجتمع الفلسطيني، أكثر من ٧٠٠٠ اقتحام في عام واحد يعني أن الاحتلال يريد إبقاء الضفّة في حالة توتر دائم، بحيث لا يشعر الفلسطيني بالأمان في بيته ولا في مدرسته ولا في شارعه.
هذه السياسة تهدف إلى خلق مجتمع مرهق، مشتت، غير قادر على تنظيم نفسه أو الدفاع عن حقوقه، وهو ما يجعل الاقتحام جزءًا من منظومة السيطرة الحيوية التي يمارسها كيان العدو على الفلسطينيين.

الحواجز.. جغرافيا مُقطّعة لخدمة السيطرة

وجود أكثر من ٦٠٠ حاجز ونقطة تفتيش ليس إجراءً أمنيًا، بل هو تقسيم سياسي للضفّة الغربية، يهدف إلى منع التواصل بين المدن والقرى، وإعاقة أي إمكانية لبناء اقتصاد مستقل أو مجتمع متماسك. الحاجز ليس مجرد نقطة تفتيش، بل هو رمز للهيمنة، ورسالة يومية للفلسطيني بأن الاحتلال يتحكم في تفاصيل حياته: متى يذهب إلى عمله، متى يصل إلى مدرسته، وحتى متى يصل إلى المستشفى.

عنف المستوطنين.. ذراع غير رسمية للدولة

اعتداءات المستوطنين التي ارتفعت بنسبة ٤٠٪ ليست أعمالًا فردية، بل هي سياسة دولة تُنفّذ عبر مجموعات مدنية مسلحة تتحرك تحت حماية الجيش الصهيوني، المستوطنون يستهدفون المزارعين والقرى بهدف دفعهم إلى ترك أراضيهم، في محاولة لخلق واقع ديموغرافي جديد يخدم مشروع «توسيع المستوطنات». هذا العنف ليس عشوائيًا، بل هو جزء من الاستعمار الإحلالي الذي يسعى إلى استبدال شعب بآخر.

عامٌ كامل من الانتهاكات الصهيونية كشف حجم العنف الممنهج الذي يتعرض له الفلسطينيون، لكنه كشف أيضًا أن هذا الشعب، رغم كل شيء، لا يُهزم

الإنسان الفلسطيني.. مقاومة تتجاوز السلاح

الأطفال الفلسطينيون جيل يُربّى على الوعي السياسي فهم لم يعودوا مجرد ضحايا، بل أصبحوا شهودًا على جريمة مستمرة، ذاكرتهم تتشكل تحت القصف والاقتحامات، لكنهم رغم ذلك يذهبون إلى مدارسهم، يلعبون، يضحكون، ويحلمون. هذا الإصرار على الحياة هو فعل سياسي بامتياز، لأنه يرفض منطق الاحتلال الذي يريد جيلاً محطمًا.
أمّا النساء فشكلن قيادة غير مرئية للمجتمع فهن حملن العبء الأكبر: إدارة البيوت، رعاية الأطفال، مواجهة الفقد، تنظيم الحياة في مراكز الإيواء، ودعم الأزواج والأبناء. هذا الدور ليس اجتماعيًا فقط، بل هو دور سياسي يحافظ على تماسك المجتمع ويمنع انهياره، ويجعل من المرأة الفلسطينية ركيزة أساسية في معركة الصمود.
وهكذا شكل المجتمع شبكة مقاومة مدنية، فالتضامن الشعبي في غزّة والضفّة هو أحد أقوى أشكال المقاومة، حين يتقاسم الناس الطعام، ويحمون أراضيهم، ويقفون معًا في وجه المستوطنين، فهم يمارسون مقاومة جماعية تعطل أهداف الاحتلال، وتعيد إنتاج القوة الاجتماعية التي تحمي الهوية الفلسطينية من التفكك.

فلسطين في قلب معركة القانون الدولي والشرعية الإنسانية

ما جرى في العام الماضي لم يكن حدثًا محليًا معزولًا، بل كان اختبارًا صارخًا لشرعية النظام الدولي وقدرته على حماية الشعوب من الجرائم الجماعية. فالممارسات الصهيونية في غزّة والضفّة تُصنّف ضمن جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، والعقاب الجماعي وفقًا لتعريفات اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. استهداف المدنيين، تدمير البنية التحتية الحيوية، منع دخول المساعدات، تهجير السكان قسرًا، كلها ممارسات تندرج تحت مفهوم التطهير العرقي والهندسة الديموغرافية، وهي سياسات تُستخدم تاريخيًا في مشاريع الاستعمار الإحلالي. ورغم ذلك، أثبت الفلسطينيون أن الهوية الوطنية ليست مجرد شعار، بل هي قوة مقاومة متجذّرة في الوعي الجمعي.
ففي كل مرة حاول الاحتلال فرض معادلة جديدة، كان الفلسطينيون يعيدون إنتاج أدواتهم: من المقاومة المدنية في الضفّة، إلى شبكات التضامن في غزّة، إلى الحضور السياسي في المحافل الدولية، إلى الأصوات التي خرجت من تحت الركام لتقول للعالم إن الإنسان الفلسطيني ليس رقمًا، بل كائنًا سياسيًا يرفض الإلغاء.
ختاماً عامٌ كامل من الانتهاكات الصهيونية كشف حجم العنف الممنهج الذي يتعرض له الفلسطينيون، لكنه كشف أيضًا أن هذا الشعب، رغم كل شيء، لا يُهزم.

إسلام آباد تعلن استهداف معسكرات لـ«طالبان باكستان» عند الحدود مع أفغانستان

أعلنت الحكومة الباكستانية، مساء السبت، أن سلسلة التفجيرات الانتحارية الأخيرة التي شهدتها البلاد، ومنها تفجير إمام بارغاه في إسلام آباد وتفجيران في باجور وبانو، وتفجير آخر في بانو خلال شهر رمضان المبارك، نُفذت من قبل جماعات إرهابية بتحريض من قيادتها ومسؤوليها في أفغانستان.
وقال البيان إن حركة «طالبان باكستان» المتمركزة في أفغانستان، وتنظيم «داعش» في خراسان، تبنّت هذه الهجمات.
وأوضح البيان أن باكستان، وفي إطار أولوية حماية أمن وسلامة مواطنيها، نفذت عمليات استهداف دقيقة ومحكمة استناداً إلى معلومات استخباراتية، طالت سبعة معسكرات ومخابئ تابعة لحركة «طالبان باكستان» وفروعها وتنظيم «داعش» خراسان عند الحدود الباكستانية-الأفغانية.
كما جدّدت باكستان توقعها من الحكومة الأفغانية المؤقتة الوفاء بالتزاماتها ومنع استخدام أراضيها من قبل الخوارج والإرهابيين ضد باكستان، معتبرةً أن أمن شعبها أولوية قصوى. كما دعت المجتمع الدولي إلى أداء دور إيجابي وبنّاء عبر حث نظام «طالبان» على الالتزام بتعهداته بموجب اتفاقية الدوحة، التي تنص على منع استخدام الأراضي الأفغانية ضد الدول الأخرى، مؤكدةً أن ذلك ضروري لتحقيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

أوكرانيا تندّد بتهديدات هنغاريا وسلوفاكيا بقطع الكهرباء عنها

ندّدت وزارة الخارجية الأوكرانية يوم السبت، بـ«التحذيرات والابتزاز» من جانب حكومتَي هنغاريا وسلوفاكيا، وذلك بعدما هدّد البلدان بوقف إمدادات الكهرباء إلى كييف ما لم تستأنف تدفق النفط الروسي.
وأضافت الوزارة: «يجب إرسال التحذيرات إلى الكرملين، لا إلى كييف». يشار إلى أن شحنات النفط الروسي المتجهة إلى هنغاريا وسلوفاكيا، كانت قد توقفت منذ ٢٧ كانون الثاني/يناير، بعدما أعلنت كييف أن طائرة مسيّرة روسية قصفت معدات في خط أنابيب غربي أوكرانيا.
وتتهم كلٌّ من هنغاريا وسلوفاكيا، أوكرانيا، بوصفها المسؤولة عن انقطاع الإمدادات منذ فترة طويلة. من جهته، هدّد رئيس وزراء سلوفاكيا روبرت فيتسو، بقطع إمدادات الكهرباء الطارئة عن أوكرانيا في غضون يومين، ما لم تستأنف كييف نقل النفط الروسي إلى سلوفاكيا عبر الأراضي الأوكرانية.
بدوره، كان رئيس وزراء هنغاريا فيكتور أوربان قد وجّه تهديداً مماثلاً، متهماً أوكرانيا بـ«السعي لإثارة الفوضى في بلاده عبر التدخل في الانتخابات المحلية واستخدام الابتزاز السياسي».